النفط والتنمية الاقتصادية في العراق

تراجع مسار التنمية الاقتصادية في العراق منذ اواخر السبعينات من القرن الماضي ولا سيما مع بداية الحرب العراقية–الايرانية اذ جرت عسكرة الاقتصاد العراقي وتغييب القوى العاملة والكوادر عن البناء والحاقها في جبهات القتال، وبسبب ذلك حصل تراجع في مختلف القطاعات وعلى وجه التحديد القطاع الصناعي، اذ كانت العوائد النفطية تدار بقرارات فردية وتسخر للحروب العبثية التي حصلت في العراق خلال المدة التي سبقت سقوط النظام حملت الاقتصاد العراقي(٥٠٩,٦) مليار جنيه استرليني، وما اعقبت هذه الحروب من حرب جديدة سنة ١٩٩١ بعد احداث دخول الجيش العراقي الى الكويت، اذ تعرض العراق الى حرب شاركت فيها اكثر من ثلاثين دولة وفرض حصار شامل، وتبعا لذلك تراجع الاقتصاد العراقي في مختلف قطاعاته وابرزها القطاع الصناعي .

اولا: الموارد الاقتصادية في العراق

أ- القطاع الصناعي

يعد القطاع الصناعي من القطاعات المعبرة عن مدى التطور الذي وصلت اليه الدولة لما له من الانعكاسات ايجابية على مختلف المجالات الاقتصادية الاخرى، لكن هذا القطاع بقي متخلفا بل وتراجع كثيرا بسبب الحروب ولذلك لم يدخل العراق في صناعات ثقيلة او متطورة وبقي اسير المنشأت التي كان لها اساس في المدة التي سبق النظام السابق.

فالمنشأت الصناعية الكبيرة في العراق لم تتغير اعدادها الا بشكل طفيف خلال المدة(١٩٩٨-٢٠٠١) فبعد ان كانت(٥٧١) منشأة سنة ١٩٩٨ اصبحت(٦٦١) سنة ٢٠٠١، وان اغلب الزيادة الحادثة عائدة للقطاع الخاص وليس للقطاع العام العائد للدولة العراقية.

فيما لم يحدث تطور ملموس في عدد المنشأت الصناعية المتوسطة لنفس المدة اعلاه الا بشكل غير ملموس اذ بلغت(١٣٩) منشأة سنة ١٩٩٨ وسجلت(١٤٢) منشأة سنة ٢٠٠١، وهذه الزيادة كانت خاصة بالقطاع الخاص دون الحكومي.

اما المنشأت الصناعية الصغيرة فقد حدث تطور كبير في اعدادها اذ بلغت(٢٥١٣٦) سنة ١٩٩٨ لتصل الى(٦٩٠٩٠) سنة ٢٠٠١، والزيادة مثبتة في معظمها للقطاع الخاص، ويلاحظ ان

هذه الزيادات في اعداد المنشأت الصناعية الصغيرة كان أكثر في الصناعات الغذائية وصناعة الملابس الجاهزة التي تصدرت اعدادها طبيعة المنشأت الصناعية القائمة والمتطورة في العراق.

ب- القطاع الزراعي

تتوفر في العراق مقومات زراعية تجعل منه دولة زراعية متميزة، وأبرز هذه المقومات هي الاراضي الصالحة للزراعة والتي كانت بحدود(٤٨) مليون دونم تتوزع بين المحافظات الشمالية والوسطى والجنوبية، والامر الاخر ان العراق بلد فيه نهران هما دجلة والفرات ويكاد يتميز عن غيره من الدول بهاذين النهرين الا ان نصف هذه المساحة كان يتم زراعتها والنصف الاخر يترك حسب نظام التبوير، وقد كان لعسكرة النظام الاقتصادي اثر واضح في تراجع الاقتصاد العراقي اذ تم سوق الايدي العاملة بعمر انتاجي بيت ١٨- ٤٥ سنة وربما اكثر من ذلك واخذت الحرب مأخذ كبيرا من هذه القوى وتحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي الى اقتصاد نفطي يعتمد على ايرادات النفط أي اصبح اقتصاد استهلاكي يشبع حاجاته عن طريق الاستيراد بإيرادات النفط، وبقي الحال مستمرا بعد عام ٢٠٠٣، اذ ازداد الامر سوءا بعد الاحداث التي مرت بالعراق والانفتاح الاقتصادي والسوق المفتوحة التي فتحت الباب لاستيراد معظم المنتجات الزراعية من مختلف الدول المنتجة وبأسعار تنافسية منخفضة جدا عجزت المنتجات الزراعية المحلية عن مجاراتها وبالتالي العزوف عن الانتاج الزراعي بسبب عدم وجود الدعم الحكومي لها باستثناء المحاصيل الاستراتيجية المتمثلة بالحبوب الرئيسية.

ج-القطاع النفطي

يتميز النفط العراقي بانخفاض تكلفة استخراجه قياسا بغيره من الدول النفطية الاخرى، وكان ذلك دافعا لزيادة الانتاج وبالتالي زيادة الايرادات النفطية، وقد ظهرت دعوات للاستفادة من الثروة النفطية لخدمة التنمية وتنشيط القطاعات الاقتصادية الاخرى كالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وبقية القطاعات كالنقل والمواصلات والتخزين والتجارة والخدمات، الا ان تحول الاقتصاد الى اقتصاد حرب وتحول الجيش والمؤسسات ١ات الطابع العسكري الى اكبر مؤسسة اقتصادية في البلاد ادى الى تحويل الايرادات النفطية لخدمة المؤسسات العسكرية مما ادى الى اهمال مشاريع التنمية وانعكس ذلك على القطاعين الصناعي والزراعي وبقية القطاعات الاخرى.

ثانيا: المديونية والتعويضات

تقدر مديونية العراق ب(١٢٠) مليار دولار من بينها ديون تطالب بها كل من السعودية والكويت ودول الخليج العربي وهي عبارة عن مساعدات قدمت للعراق لإدامة استمرار الحرب مع إيران أصبح يطالب بها كديون، اضافة الى التعويضات البالغة(٣٥٠) مليار دولار وهي كما وصفها البعض، وهن الاجيال التي لم تولد بعد وهذه تحتاج الى عشرات السنين لكي يتم تسديدها فكيف يجري التصرف معها، في حين ان الديون التي تترتب على بلد معين ليست لشعبه يد فيها تسقط هذه الديون بسقوط النظام الحاكم، وهذا تقليد جرى اعتماده.

الا ان التعامل جرى بتعسف عند حساب التعويضات من العراق سواء كان من قبل الامم المتحدة وهذا بتأثير كبير من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ومن تعاون معها، ام من هاتين الدولتين بشكل مباشر، كما يرجع جزء من هذه الديون الى جدولة الديون بفوائد عالية بحيث تراكمت واصبحت ان لم تزد عن أصل الدين فهي مساوية اليه.

عليه يجب ان تنظر الحكومة العراقية بإسقاط هذه الديون وهذه التعويضات وتخصيص الايرادات النفطية لتغطية الاعباء المالية المطلوبة لتامين احتياجات الشعب العراقي من غذاء وادوية وخدمات كالكهرباء والمياه والهاتف وتأهيل مؤسسات الدولة التي تم تدميرها ونهبها وهي بعدد يزيد على(١٥٠) شركة، ثم التوجه نحو المشاريع التنموية وتوزيعها بشكل عادل على المناطق الجغرافية دون استثناء، واشاعة العدل والمساواة والانصاف بين الجميع، وفي حالة اصرار بعض الدول على المطالبة بالمديونية يجري التفاوض مع الدول الدائنة لجدولة الديون بأجال بعيدة ومحاولة ان يكون ذلك بدون فائدة او بفائدة بسيطة جدا.

ثالثا: مجالات الاستثمار لتفعيل التنمية.

أ- القطاع النفطي

يقدر الخبراء ان القطاع النفطي يحتاج(٣٠) مليار دولار لإعادة تأهيله وربما ان هذا الرقم مبالغ فيه لان بعض الخبراء النفطيين العراقيين رفضوا ذلك في الندوة التي عقدت في بغداد عن ادارة العوائد النفطية وقال هؤلاء الخبراء ان ما مقداره(٥- ٦) مليار دولار كافية لإعادة تأهيل القطاع النفطي العراقي لاسيما ان هذا القطاع فيه من الخبرة والكفاءة ما يكفي لإدامة وصيانة كافة مفاصله، وهناك حاجة للخبرات الاجنبية لكن هذه الخبرات يمكن تعويضها بالتدريب الناجح للخبراء العراقيين في الخارج، لدى مؤسسات نفطية عالمية مرموقة وفي اطار مد يد المساعدة للعراق بعد خروجه من سلسلة الحروب .

ان هذا القطاع تشكل ايراداته أكثر من (٩٠%) من الايرادات العراقية ولذلك فان الاعتماد يكاد يكون كليا على النفط رغم ان العراق فيه مياه واراض صالحة للإنتاج الزراعي لكن التراجعات التي حصلت في الاقتصاد العراقي هي التي كانت سببا في تأخر القطاع الزراعي بسبب عسكرة الاقتصاد العراقي.

ب- القطاع الصناعي

ان التوجه نحو القطاع الصناعي واعادة تأهيله يقع في سلم الاولويات بعد القطاع النفطي في الاهمية لان هذه المؤسسات المدمرة والمنهوبة فيها كادر عراقي جيد في كفاءته وقدراته ويحتاج فقط الى اعادة تأهيل المؤسسات الصناعية وإطلاق روح المبادرة لهذه الكفاءات.

فرغم حروبه المتكررة والمستمرة كان العراق يقوم ببعض الصناعات التي لها سمعة في السوق العراقية واثبتت قدراتها في الاداء فضلا عن ان هذه المؤسسات ستعمل على تشغيل الموظفين الذين يتقاضون رواتب دون ان يكون هناك عمل يقومون به بسبب نهب ممتلكات شركاتهم وكل المستلزمات التي كانت موجودة فيها من قدرات ومكائن ومعدات، ولو توفرت هذه الامكانات وسخرت الجهود لإعادة التصنيع بعد ان يتم توفير الامن والاستقرار سيبدع العراقيون فيما يقدمونه من صناعات فاخرة بعد ان كانت الجهود مسخرة للمجهود العسكري والتي استنزفت مليارات الدولارات ضاعت في

ظروف ما بعد حرب الكويت، وهذا يدخل ضمن المخطط الصهيوني الامريكي البريطاني لإجهاض قوة العراق وقدراته العسكرية ومن ثم احتلاله عسكريا واشاعة الفوضى في كل مكان، العراق الان يحتاج الى عشر سنوات ليستعيد عافيته ولو ترك العراق في ظروف امنية مستقرة لربما يتجاوز هذه المدة ويعيد عافيته باقل منها لان العراقيين اصحاب مبادرات وتضحيات تجعلهم يعملون ليل نهار لإعادة بلدهم الى حاضره التاريخي.

ج-القطاع الزراعي

في تقرير منظمة الغذاء والزراعة الدولية سنة ١٩٩٦ اشارت فيه ان العراق كاد ان يصل الى الاكتفاء الذاتي لولا مذكرة النفط مقابل الغذاء والدواء، وهذا التقرير شهادة من المنظمة الدولية ان في العراق إمكانات زراعية تؤهله ان تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء، فالعاملون في القطاع الزراعي يشكلون نسبة كبيرة من القوى العاملة وربما يتجاوز ٥٠% منها وتعلموا اساليب الزراعة ومقوماتها مع وجود اراضي صالحة للإنتاج الزراعي ومياه نهري دجلة والفرات رغم تعرض النهرين الى القسمة العشرية من قبل الدول المشاطئة، ولكن يبقى ان العراق فيه هذان النهران يؤهلانه للزراعة لاسيما وفيه مساحات واسعة للزراعة تقدر بـ(٤٨) مليون دونم تتوزع في مختلف مناطق العراق وستعمل هذه المساحات التي تعرضت الان الى مشكلة الملوحة بسبب اهمال القطاع الزراعي عند تحليتها والاهتمام بها بشبكات المبازل وصيانه الشبكات من قبل دوائر الري على تقديم انتاج وفير.